

عملية التعافي ستجري بوتيرة سريعة

نفطيون: المنتجون في طريق الحد من ارتفاعات أسعار النفط المفرطة في السوق

يقر محللون نفطيون أن التصريحات الإيجابية لوزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بثت الثقة في الأسواق، وطمانت أقلام المستهلكين على تراجع الأسعار. بعدما حققت مكاسب قياسية سابقة عقب الهجوم الإرهابي على منشأتي نفط رئيسيتين في السعودية، ما أدى إلى هبوط المعروض العالمي بنحو 5%.

وتراجعت أسعار النفط أمس وسط تصاعد المخاوف والتوترات في الشرق الأوسط من وقوع أعمال عسكرية، في الوقت الذي طمأنت فيه السعودية الأسواق على الإمدادات، عبر المؤتمر الصحافي لوزير الطاقة، الذي أكد خلاله قدرة المملكة على تجاوز الأزمة والعوادة إلى مستوى الإمدادات والإنتاج الطبيعي بنهاية الشهر الحالي.

ويعتقد مختصون ومحللون نفطيون أن حجم التعطل في الإنتاج السعودي أقل بالفعل كثيرا مما توقعوه مسبقا، وعلى الأرجح، فإن عملية التعافي ستجري بوتيرة سريعة، وسيعود إنتاج الخام السعودي إلى مستواه الطبيعي خلال أسابيع قليلة. وذكر المختصون أن الزيادات السعرية ستختل عن المستويات القياسية، التي سجلت بداية الأسبوع الماضي عقب الهجوم الإرهابي مباشرة، مشيرين إلى أن الخطة السعودية والاستعانة بالمخزون الاستراتيجي الأميركي



• استمرار التنسيق بين «أوبك» والمنتجين

سيهدئ وتيرة صعود الأسعار قبل أن تعود إلى مستوياتها الطبيعية مع استكمال خطة إصلاح المنشآت المتضررتين. في هذا الإطار قال سفيان شيميل مدير شركة «في جي إنديستري» الألمانية، أن الهجوم على

ومالت للانخفاض في اليوم التالي مع توقع عديد من الهيئات النفطية والمالية أن تستأنف المنشآت المتضررتين نشاطهما بشكل أسرع من المتوقع. وأضاف شيميل أن تلك الهجمات الإرهابية لن تقود إلى أزمات فورية في المعروض العالمي، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار قدرة قطاع النفط السعودي على التعافي وتجاوز الأزمة، فضلا عن وجود طاقة احتياطية عالمية هائلة.

من جانبه، يقول أندرو موريس مدير شركة «بويري» الدولية للاستشارات، إن هناك العديد من العوامل التي هذات نسبيا من المخاوف الواسعة التي اندلعت بعد الهجوم، ومنها بالتأكيد الموقف السعودي، الذي حدد على الفور إطارا زمنيا للتعافي، وأيضا الموقف الأميركي الذي أكد استعداده لنشر الموارد من احتياطي النفط الاستراتيجي إذا لزم الأمر، لتعويض أي اضطرابات في الأسواق نتيجة لهذا العمل العدواني.

وأشار موريس إلى أن المنتجين بالفعل على الطريق للسيطرة على الأزمة والحد من الارتفاعات السعرية المفرطة في السوق، وذلك بفضل التنسيق بين تحالف منتجي «أوبك» وتجاوب الولايات المتحدة ودول الاستهلاك الرئيسة وأبرزها الصين والهند واليابان، التي استجابت بالفعل لتعدلات المواعيد والتنوعيات، التي

يأتي انحسار المخاوف، بعد قفز 14.6% في أسعار برنت الاثنين الماضي - الأكبر بالنسبة المنوية في يوم واحد لعقد الخام منذ 1988 على الأقل - عقب إعلان السعودية جدولاً زمنياً للتشغيل الكامل، و قولها إنها استطاعت العودة بإمدادات العملاء إلى مستويات ما قبل الهجمات عن طريق السحب من مخزوناتها النفطية. أكبر مصدر للنفط في العالم، إن الهجوم الذي شل موقعين

ارتفعت أسعار النفط في المعاملات الآسيوية أمس بعد اضطراب لأيام، لتبدأ الأسواق بفضل تعهد السعودية باستعادة الإنتاج الكامل بنهاية سبتمبر في المنشآت التي أعقبتها هجمات بطائرات مسيرة وصواريخ مطلع الأسبوع، وزادت العقود الآجلة لخام برنت 8 سنتات إلى 63.68 دولاراً للبرميل في حين تقدم الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 14 سنتاً إلى 58.25 دولاراً للبرميل.

النفط يرتفع بعد أسبوع مضطرب وسط طمأنة السعودية بشأن الإنتاج

نفطيين لها كان «يدعم لا يمكن دحضه»، من منافستها الإقليمية للدود إيران. وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن هناك خيارات عديدة أخرى الحرب مضافاً أنه أمر الخزانة الأميركية «بتكثيف شديد للعقوبات المفروضة على طهران». وتنفى إيران ضلوعها في الهجمات. وقال مايكل مكراثي، كبير محللي الأسواق لدى سي.إم.سي ماركيتس في سيدني، «الأسعار قد تكون عثرت على نقطة توازن لبعض الوقت». وأضاف أن تعافيا

سعر سلة خامات «أوبك» يتراجع إلى 64,57 دولاراً للبرميل

مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 14 نوعاً بينها خام «صحاري» الجزائري والإيراني الثقيل و«البصرة»، العراقي وخام التصدير الكويتي وخام «السرر»، الليبي وخام «بوني» النيجيري والخام العربي الخفيف السعودي والخام الفنزويلي و«جبراسول» الانغولي و«اورينت» الكاودوري وزفيراو غينيا الاستوائية وراي

أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أمس أن سعر سلة خاماتها تراجع أول أمس 3.31 دولاراً للبرميل ليصل إلى 64.57 دولاراً للبرميل مقابل 68.88 دولاراً الثلاثاء الماضي. وذكرت شفرة وكالة أنباء «أوبك» أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي بلغ 52.43 دولاراً للبرميل. وتضم سلة «أوبك» التي تعد

الاقتصاد العالمي ينمو بأسوأ وتيرة منذ الأزمة العالمية

وخفضت المنظمة تقديرات النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في 2019 في العام المقبل بنسبة 0.4% و0.3% على الترتيب عند مستوى 2.4% و2% على الترتيب. كما خفض التقرير توقعات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو للعام الحالي 2020 بنسبة 0.1% و0.4% على الترتيب عند مستوى 1.1% و1% على الترتيب. ولم تنجو الصين من خفض توقعات النمو من جانب المنظمة بنسبة 0.4% إلى مستوى 3%.

حيث قلصت التقديرات للعام الحالي بنسبة 0.1% إلى 6.1%. كما تتوقع المنظمة أن ينخفض النمو الاقتصادي في الصين أدنى مستوى 6% في العام المقبل عند 5.7%، مخفضة بذلك توقعاتها بنحو 0.3%. وتعرضت ألمانيا إلى خفض حاد في توقعات المنظمة لمستويات النمو وذلك بنسبة 0.2% في العام الحالي عند 0.5%، وينحو 0.6% في 2020 عند مستوى 0.6%. وذكر التقرير أن تصعيد تورات

الذهب يستقر وسط عدم وضوح مسار السياسة النقدية الأميركية

الذهب يستقر وسط عدم وضوح مسار السياسة النقدية الأميركية

استقرت أسعار الذهب دون تغير يذكر أمس بعد هبوط حاد في الجلسة السابقة، مع توخي المستثمرين الحذر في ظل عدم وضوح مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي». وخفض المركزي الأميركي أسعار الفائدة للمرة الثانية هذا العام بموافقة 7 أعضاء ورفض 3 في تصويت أجري أول أمس، لكنه استبعد مزيداً من التخفيضات في ظل استمرار قوة سوق العمل.

وكان الخفض متوقعا على نطاق واسع، لكن انقسام التصويت أثار بعض القلق بشأن توقعات مسار السياسة النقدية في المستقبل. وقالت مارجريت يانغ يان، محللة الأسواق لدى سي.إم.سي ماركيتس «يشعر المتعاملون بخيبة أمل تجاه مسار تخفيضات الفائدة في المستقبل، وتقلص السوق توقعاتها لبعض تخفيضات جديدة في الأشهر المقبلة». ويقلل خفض أسعار الفائدة تكلفة الفرصة البديلة لحائزي الذهب الذي لا يدر عائداً، ويؤثر

السياسة التجارية أدى إلى تراجع مطرد في الثقة والاستثمارات وتسيب في زيادة عدم اليقين في السياسة وضغط على مخاطر الثقة في الأسواق المالية وعرض آفاق النمو في المستقبل إلى الخطر. وتابع: «الإضرابات في التجارة وسلاسل التوريد هي بمثابة عبء على الطلب، كما أن لديها تكاليف مرتفعة بالنسبة للنمو على المدى الطويل عبر خفض الإنتاجية والحوافز للاستثمار».

النفط الكويتي ينخفض ليبلغ 64,28 دولاراً



• برميل النفط الكويتي يقف 4.16 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.19 دولاراً في تداولات أول أمس ليبلغ 64.28 دولاراً مقابل 68.47 دولاراً للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط أول أمس بعد أن قالت السعودية إنها ستستعيد سريعاً إنتاجها كاملاً في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها منشآت نفطية في المملكة السبت الماضي ومع زيادة غير متوقعة في مخزونات الخام بالولايات المتحدة.

وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 95 سنتاً ليصل عند التسوية إلى مستوى 63.60 دولاراً في حين انخفض سعر برميل خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1.23 دولار ليصل إلى مستوى 58.11 دولاراً.

محللون: «أرامكو» تتسم بخبرة كبيرة... وخطط طوارئها جيدة

أكد مسؤولون في شركات نفط ومحللون، أن سياسة إدارة الأزمات في السعودية تجرى على نحو كفاء، مشيرين إلى أن «أرامكو» تتسم بخبرة كبيرة اكتسبتها من أزمات مشابهة. وتوقع حدوث خلل في الإمداد، وتعهدت بتأمين الإمدادات بشكل جيد. بدورها، أشارت أرفي ناهار، متخصصة بشؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدر شيب» الدولية، إلى أن الأزمة الراهنة لن تقلل من دور النفط السعودي في الأسواق، خاصة في إطار علاقات التعاون والشراكة البناءة والإيجابية التي تربط السعودية بالمنتجين في «أوبك»، وخارجها، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع المستثمرين.

أكّد مسؤولون في شركات نفط ومحللون، أن سياسة إدارة الأزمات في السعودية تجرى على نحو كفاء، مشيرين إلى أن «أرامكو» تتسم بخبرة كبيرة اكتسبتها من أزمات مشابهة. وتوقع حدوث خلل في الإمداد، وتعهدت بتأمين الإمدادات بشكل جيد. بدورها، أشارت أرفي ناهار، متخصصة بشؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدر شيب» الدولية، إلى أن الأزمة الراهنة لن تقلل من دور النفط السعودي في الأسواق، خاصة في إطار علاقات التعاون والشراكة البناءة والإيجابية التي تربط السعودية بالمنتجين في «أوبك»، وخارجها، إضافة إلى التنسيق والتعاون مع المستثمرين.

الذهب يستقر وسط عدم وضوح مسار السياسة النقدية الأميركية

الذهب يستقر وسط عدم وضوح مسار السياسة النقدية الأميركية

أسعار الذهب في الكويت		
الوحدة	دينار	دولار
سعر الذهب عيار 24	14.69 ديناراً	48.30
سعر الذهب عيار 22	13.46 ديناراً	44.27
سعر الذهب عيار 21	12.85 ديناراً	42.26
سعر الذهب عيار 18	11.02 دينار	36.22
سعر الذهب عيار 14	8.57 دينار	28.17
سعر الذهب عيار 12	7.34 دينار	24.15
سعر اوقية الذهب	456.76 ديناراً	1.502
سعر جنيه الذهب	102.81 دينار	338.08
سعر كيلو الذهب	14.687 ديناراً	48.296

سلباً على الدولار. وكان السعر الفوري للذهب مرتفعاً 0.1% إلى 1495.36 دولاراً للأوقية «الأونصة»، بعدما هبط 1% الأربعاء الماضي. غير أن سعر المعدن في العقود الأميركية الآجلة انخفض 0.8% إلى 1503 دولاراً للأوقية. وفي المعادن النفيسة الأخرى، تراجعت الفضة قليلاً في المعاملات الفورية إلى 17.72 دولاراً للأوقية، في حين لم يطرأ تغير يذكر على البلاتين والبلاديوم ليستقرتا عند 930.34 دولاراً و1590.79 دولاراً للأوقية.

100 عام من النزاع التجاري بين اليابان وكوريا الجنوبية على صناعة التكنولوجيا عالمياً

متردة في التدخل رغم دور الدولتين في كبح الطموحات النووية الكورية الشمالية. أعربت وفي بادئة تحول في ميزان القوى، أعربت الصين عن استعدادها للتدخل لإخضاع النزاع بين طوكيو وسول، والتقى وزراء خارجية الدول الثلاث مؤخراً لبحثهم فشلوا في التوصل إلى اتفاق حتى لعقد اجتماع بين زعمائهم. و ترى الصين أن استقرار دول جنوب شرق آسيا أولوية وتسعى لتحقيق كامل اقتصادي مع الحكومات في هذه المنطقة بالتزامن مع تصاعد نزاعها التجاري مع أميركا. وهناك مخاوف دولية من استخدام اليابان أمنها القومي كمبرر لسياساتها التجارية خاصة بعد إشارة «ترامب» هو الآخر إلى أن فرض رسوم على واردات بلاده من الصلب والألمنيوم يعد بمثابة مسالة أمن قومي.

وأما الصين، فهي ترى أن الحرب التجارية مع واشنطن محاولة لتعطيل استراتيجيتها «صنع في الصين 2025»، وكبح صعودها كقوة عالمية عبر تهديد سيادتها وأمنها.

آخر عام 2015. ويرى الرئيس الكوري الجنوبي «مون جاي-إن» أن اتفاق عام 2015 لم يرض الضحايا كما طالب اليابان مباشرة بتحمل المسؤولية بينما ترفض الأخيرة أي مناقشات حول هذا الأمر. وتدور العلاقات بين البلدين منذ ذلك الحين، وأدى ذلك إلى احتجاجات من عشرات الآلاف من الكوريين الجنوبيين ضد اليابان واطلاق مبادرات لمقاطعة المنتجات اليابانية.

ويأتي النزاع بين «طوكيو» و«سول» في الوقت الذي تثار فيه نزاعات أخرى حول العالم كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومخاوف ركود عالمي محتمل جراء تباطؤ اقتصادات ألمانيا والهند والصين وأميركا والتقلبات في أسواق المال. و

في الماضي، كانت أميركا تتدخل لنزع فتيل أي صدام محتمل بين الحليفيين في جنوب شرق آسيا اليابان وكوريا الجنوبية، ولكن على ما يبدو، فإن إدارة الرئيس «دونالد ترامب»

ولم تبد اليابان أي بادرة على تغيير سياستها تجاه كوريا الجنوبية مشيرة إلى أن القيود الجديدة بمثابة ردة فعل على مخاوفها حيال الأمن القومي مع خشية تسريب منتجاتها الكيميائية إلى كوريا الشمالية. و لم تقدم طوكيو أي دليل يدعم مزاعمها، ولكن السيناريو الأرجح يكمن في أن تصرف الحكومة بعد جزءاً من حملة التصعيد والنزاع المستمر الممتد عبر عقود خاصة حول استعمار اليابان لشبه الجزيرة الكورية منذ أكثر من قرن.

ويضا جندت طوكيو 670 ألف كوري للعمل قسراً وتنفيذ الطموحات العسكرية اليابانية، ولكن قرار طوكيو قد تم اتخاذه عقب حكم قضائي في أكتوبر 2018 يفرض على الشركات اليابانية تعويض ضحايا العمالة القسرية الكورية أثناء الحرب العالمية الثانية.

وتصر اليابان على أن معظم التعويضات المطلوبة تم تسويتها بالفعل كجزء من مدفوعات قدرها 500 مليون دولار بموجب معاهدة تم توقيعها عام 1965، ثم اتفاق

لا تلوح في الأفق بوار حل للنزاع التجاري المتصاعد بين اليابان وكوريا الجنوبية، وهو نزاع يرجع تاريخه إلى عام 1910، وبحسب تقرير نشرته «زي كونفرشين»، يشكل هذا النزاع تهديدات على صناعة التكنولوجيا الأمر الذي يمتد إلى الاقتصاد العالمي بالتزامن مع نزاع الولايات المتحدة والصين، وأعلنت طوكيو رسمياً إزالة كوريا الجنوبية من قائمتها للشركاء التجاريين الجديرين بالثقة الذي يتلقون معاملة مفضلة في استيراد السلع اليابانية مثل المواد الكيميائية والمنتجات اللازمة لصناعة أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية.

ويعني ذلك أن الشركات اليابانية لن تتقدم للحصول على طلب تصدير مواد كيميائية لكوريا الجنوبية لمدة تسعين يوماً، وهي مواد تعتمد عليه صناعة أشباه الموصلات في «سيول» بشكل كبير حيث أن «سامسونغ» تورد 60% من ذاكرة الرقائق الإلكترونية لأجهزة على رأسها الجوال للأسواق العالمية.



• النزاع يهدد صناعة التكنولوجيا ويمتد إلى الاقتصاد العالمي